Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 359-375
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.22

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The reality of the industrial sector in Iraq and its role in the economic development for the period (2010-2020)

Assist. Lecturer: Yahya F. Kareem
Samarra Education Department
General of Education in Salahaldeen
yahyafarooq233@gmail.com

Assist. Lecturer: Abdulrasool Saad Salih
Samarra Education Department
General of Education in Salahaldeen
Rasolsaad2@gmail.com

Abstract:

The industrial sector is one of the most important economic sectors in strengthening the material foundations of any economy, and is considered the main pillar in the development and growth of the domestic product of the various economies of the world. Upgrading the existing industries and it should be one of the basic objectives of any comprehensive development policy, and in the Iraqi economy, industry began to decline after the events of 2003 For two reasons, the first is the openness in foreign imports, and the second is the rise in the value of the gross domestic product after allowing Iraq to export crude oil without quantitative restrictions on its exports and the high level of the Iraqi dinar exchange rate, which led to a decrease in the prices of imported goods compared to local industrial goods.

Keywords: Industrial Sector, Economic Development.

واقع القطاع الصناعي في العراق ودوره في التنمية الاقتصادية للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

م.م. يحيى فاروق كريم
قسم تربية سامراء
المديرية العامة لتربية صلاح الدين

م.م. عبد الرسول سعد صالح
قسم تربية سامراء
المديرية العامة لتربية صلاح الدين

المستخلص:

يعد القطاع الصناعي من اهم القطاعات الاقتصادية في تعزيز الأسس المادية لاي اقتصاد، فهو الركيزة الأساسية في تنمية ونمو الناتج المحلي لمختلف اقتصاديات دول العالم، وتزداد أهمية القطاع الصناعي في العراق كون قطاع النفط وأنشطته الاستخراجية والتحويلية تمثل أهم أنشطته وفعاليات هذا القطاع وان دعم القطاع الصناعي والارتقاء بمستوى الصناعات الموجودة يجب ان تكون من الأهداف الأساسية لأي سياسة تنموية شاملة، وفي الاقتصاد العراقي بدأت الصناعة في التراجع بعد احداث عام ٢٠٠٣م لسببين أولهما الانفتاح الحاصل في الاستيرادات الخارجية،

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 359-375
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.22

والثاني هو ارتفاع مستوى قيمة الناتج المحلي الإجمالي بعد السماح للعراق بتصدير النفط الخام بدون قيود كمية على صادراته وارتفاع مستوى سعر صرف الدينار العراقي مما أدى الى انخفاض أسعار السلع المستوردة بالقياس الى السلع الصناعية المحلية.

الكلمات المفتاحية: القطاع الصناعي، التنمية الاقتصادية.

المقدمة

تعد الصناعة القاعدة المادية والتقنية الأساس لتنمية بقية قطاعات وفروع الاقتصاد القومي وخاصة قطاع الزراعة اذ لا يمكن تطور الزراعة وتصنيعها بدون تنمية الصناعة لاعتماد هذا التطور والتصنيع على منتجات صناعية أساسية وهناك نوعان رئيسيان للصناعة في العراق هما؛ (الصناعة التحويلية) وهي سبعة أصناف تابعة لوزارة الصناعة والمعادن العراقية، و(الصناعات الاستخراجية) هي إحدى فروع الصناعة المهمة التي تستخرج مختلف الخامات والوقود من باطن الأرض، ان نشاط القطاع الصناعي يحتل موقعاً هاماً بين النشاطات الاقتصادية في كثير من الأقطار ويلعب دوراً خاصاً في عملية التنمية الاقتصادية وفي تطوير قطاعات الاقتصاد الأخرى، لذا من ضرورات ومبررات التنمية وفي المقام الأول هو الحد من الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات تلك الدول التي تعتمد على تمويل موازناتها على مصدر واحد، مثل العراق الذي يعتمد على النفط بنسبة ٩٥%، ولابد العمل على تطوير الاقتصاد الوطني وتنويعه، لكن ما زال القطاع الصناعي العراقي يعاني من الخسائر والفساد الإداري وتآكل العمر الإنتاجي للمعدات والمكائن والأجهزة والآلات فضلاً عن تخلفها وتقادمها جراء الحروب التي خاضها العراق والحصار الذي فرض عليه.

المطلب الاول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث بعدم قدرة قطاع الصناعة في العراق على مواكبة الأهداف المحددة له، والتي تتماشى مع احتياجات القطر، رغم توفر المستلزمات المادية والبشرية اللازمة في العملية الإنتاجية، بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على العوائد النفطية بشكل أساسي في تمويل الموازنة العامة، اذ تصل نسبة التمويل الى (٩٥%) من هذه العوائد.

ثانياً. أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من خلال توضيح دور القطاع الصناعي في تنمية بقية القطاعات الاقتصادية، اذ تعتمد الدولة العراقية اعتماد كبير على إيرادات النفط الخام المصدر الى الخارج كونه يمثل العمود الفقري الذي تعتمد عليه في تمويل أنشطتها وقطاعاتها المختلفة للإيفاء بمتطلبات حاجة المجتمع.

ثالثاً. أهداف البحث: يهدف البحث إلى دراسة وتحليل القطاع الصناعي في العراق، وكذلك التعرف أكثر على القطاع الصناعي الساند للقطاع النفطي من اجل مواجهة التقلبات الخانقة للاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠م).

رابعاً. فرضية البحث:

١. عدم قدرة الاقتصاد العراقي على مواكبة الأهداف المحددة له، على الرغم من امتلاك العراق موارد اقتصادية كبيرة نسبة الى عدد سكانه.
٢. ان الصناعة العراقية هي صناعة متواضعة قياساً بالصناعات الدول المجاورة.
٣. ان التدهور الأمني وعدم الاستقرار السياسي له تأثير مباشر على الاقتصاد العراقي.

خامساً. تقسيم البحث: وعلى هدى ما تقدم فان دراسة موضوع البحث ستتبسط الى ثلاث مطالب، يليها المطلب الرابع يتضمن اهم الاستنتاجات والتوصيات. وعلى النحو الاتي:

سنخصص المطلب الأول منهجية البحث، اما المطلب الثاني واقع القطاع الصناعي في العراق، أما المطلب الثالث فسنخصصه لدراسة أهمية الصناعة ودورها في التنمية الاقتصادية. ثم نختم البحث بمطلب رابع يتضمن اهم النتائج والتوصيات.

المطلب الثاني: واقع القطاع الصناعي في العراق

أولاً. الصناعة العراقية: لم يكن القطاع الصناعي بمنأى عن التخلف الذي لحق بالاقتصاد العراقي خلال العقود التي سبقت احتلال العراق في ٢٠٠٣/٤/٩، على الرغم من أن هذا القطاع تم بناؤه في الخمسينيات وتطويره مطلع السبعينات، خاصة المنشآت الصناعية الاستراتيجية، وبقي هذا القطاع يعاني من الخسائر والفساد الإداري وتآكل العمر الإنتاجي للمعدات والمكائن والأجهزة والآلات فضلاً عن تخلفها وتقادمها جراء الحروب التي خاضها العراق والحصار الذي فرض عليه. ويعد القطاع الصناعي من القطاعات المهمة والمحركة للنشاط الاقتصادي لما لهذا القطاع من تشابكات وروابط متعددة مع بقية القطاعات الأخرى، وإمكانية استقطاب واستيعاب التكنولوجيا الحديثة التي بدورها تؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي (زيني، ٢٠١٠: ١١٥).

يعاني القطاع الصناعي ما بعد (٢٠٠٣م) واقعاً متردياً في جميع مفاصلة وبشكل شبة تام لجميع المنشأة الصناعية الكبيرة والصغيرة للقطاعين الحكومي والخاص بعد ان كانت صناعة مزدهرة ومتطورة ومواكبة بقدر مقبول وبعد احتلال العراق وتدمير البنى التحتية للقطاع الصناعي وتوقف معظم المنشآت الاستراتيجية، أدى ذلك إلى تراجع معدلات النمو بشكل كبير، إذ توقفت أكثر من (١٩٢) منشأة عن العمل كانت تساهم في عملية التنمية الاقتصادية بشكل أو بآخر وتلبي جزءاً كبيراً من احتياجات الطلب المحلي على الأقل، بينما كان من المتوقع أن تساهم سلطة الاحتلال بإعادة تأهيل هذا القطاع ليساهم بعملية النمو والتنمية، إذ حدث العكس وما تزال هذه المنشآت متوقفة على أمل أن يتم هيكلتها في المستقبل القريب إذا تعافى الوضع الأمني في العراق وأوفت الدول المانحة بعهودها تجاه العراق بتقديم المنح والمساعدات وتأهيل القطاعات الاقتصادية ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي المفروض من الصندوق والبنك الدوليين على العراق.

ان القطاع الصناعي بعد حرب الخليج الثانية تعرض إلى دمار واسع وانخفاض واضح في مستوى الإنتاج وتعود الى أسباب التالية: (اللعيبي، ٢٠١٠: ٤١)

١. دور الاحتلال الذي قام بتدمير جميع البنى التحتية للقطاع الصناعي وخاصة المنشأة العملاقة والمعامل الصغيرة.
٢. تردي الوضع الأمني في البلاد وهذا له تأثير مباشر على جميع القطاعات ومنها الصناعي.
٣. انتشار الفساد بشكل كبير وخاصة في جانب الصناعة وغياب الرادع القانوني.
٤. استهداف الكفاءات العلمية وخاصة الخبرات العلمية.
٥. عدم الاهتمام بالبحث والتطوير وخاصة البحث العلمي.

كل هذه الظروف أدت إلى انخفاض مساهمة القطاع الصناعي إلى ٥% بعد ٢٠٠٣ بنسبة كبيرة، ولحد عامنا هذا، وذلك لأسباب عديدة منها ظروف الاحتلال وما رافقه من تدهور أمني وارتفاع أسعار المحروقات. بعد أن كان يتراوح بين ١٠ و١٤% خلال عقد الثمانينيات. كل ذلك يعتبر تحدياً أمام القطاع الصناعي العراقي والذي سيشكل عقبة في انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 359-375
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.22

وعدم قدرة الصناعة التحويلية في العراق على مواكبة حركة التصنيع العالمية في ظل عناصر إضافية في العراق عملت على إرجاع عملية التنمية الصناعية إلى الوراء مثل (الحروب والحصار الاقتصادي وغياب الكفاءة الاقتصادية وعدم انضباط السياسات الصناعية وتراجع مقومات الانضباط الاقتصادي والمحاسبة الاقتصادية وتدني مستويات الإنتاجية والتمادي في عجوزات الموازنة والإفراط في الإصدار النقدي وغياب معايير تقويم الجدوى الاقتصادية)، هذه العوامل وأخرى أسهمت في تراجع مساهمة القطاع الصناعي العراقي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم تفعيل التنمية الاقتصادية في العراق (نجيب، ٢٠٠٨: ٣٧).

ثانياً. أنواع الصناعة في العراق: هناك نوعان رئيسيان للصناعة في العراق هما:

١. **تضم الصناعة التحويلية**: وهي سبعة أصناف تابعة لوزارة الصناعة والمعادن العراقية والتي استحدثت بموجب قانون السلطة التنفيذية للجمهورية العراقية رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩م، وقد تم تصنيف، معيار(تقييم)، شركات هذه الصناعات بحسب أهمية منتجاتها للمستهلك ومؤشرات اداءها وسوقها المحلي والإقليمي وقدرتها على النمو وامكانيتها في التطوير وميزتها النسبية والتنافسية، لذا فقد صنفت الصناعة التحويلية في العراق على النحو الآتي:

أ. **الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية والاسمدة:** وتضم ١٧ شركة، إضافة الى مصنع ورق البصرة لتصبح (١٨) شركة وتم انشاء هذا المصنع الورقي عام ١٩٧٠م، بطاقة إنتاجية ٨٢ طن/يوم. وان هذه الصناعات هي في الغالب صناعات منافسة وذات قيمة مضافة جيدة ويمكن للقطاع الخاص ان يساهم بشكل فاعل في أغلبها، وتتطلب أيضا نقل التكنولوجيا والمعرفة لإقامة مصانع إضافية لسد الحاجة المحلية من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإمكانية المشاركة مع الشركات العالمية والشراكة بين القطاعين العام والخاص المحلي والاجنبي.

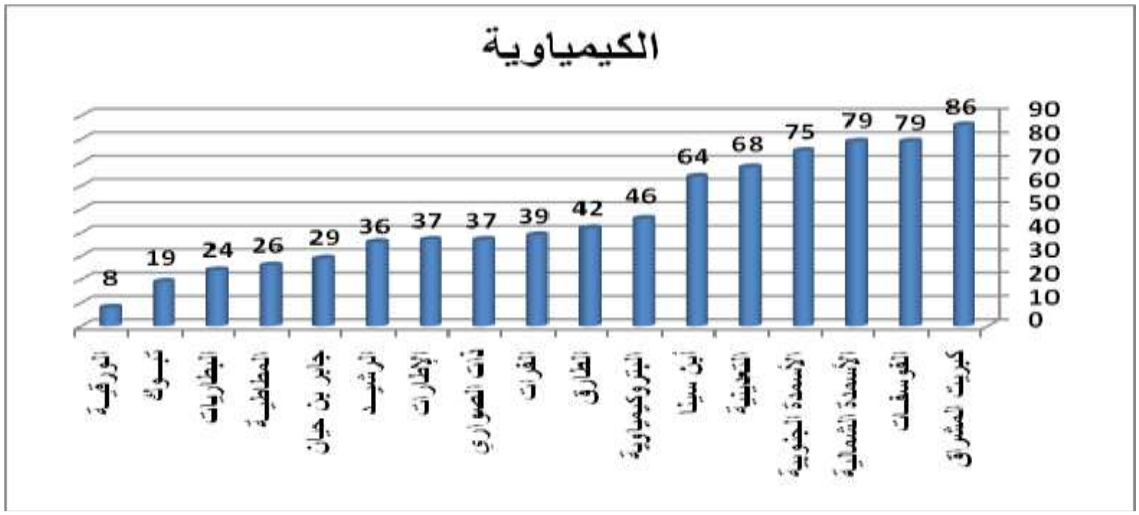

الشكل (١): الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية والاسمدة في العراق

المصدر: من اعداد الباحث، باعتماد احصائيات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الاحصائي، الأرقام القياسية لكمية الإنتاج في الصناعات التحويلية لسنوات ٢٠١٤-٢٠٢٠م

ب. **الصناعات الهندسية:** وتضم ٢٧ شركة تعتبر هذه الصناعات ضرورية لتنمية وتطوير وتوسيع البنى التحتية في الاقتصاد العراقي وإقامة المشاريع الكبرى فيه، ومحركاً مهماً لنشوء الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخلق أعمال جديدة تتولى التغذية الامامية والخلفية لهذه الصناعات لتعظيم سلاسل القيمة وتغطية طلب الأسواق (رئاسة مجلس الوزراء هيئة المستشارين، ٢٠١٣:١٠).

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 359-375
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.22

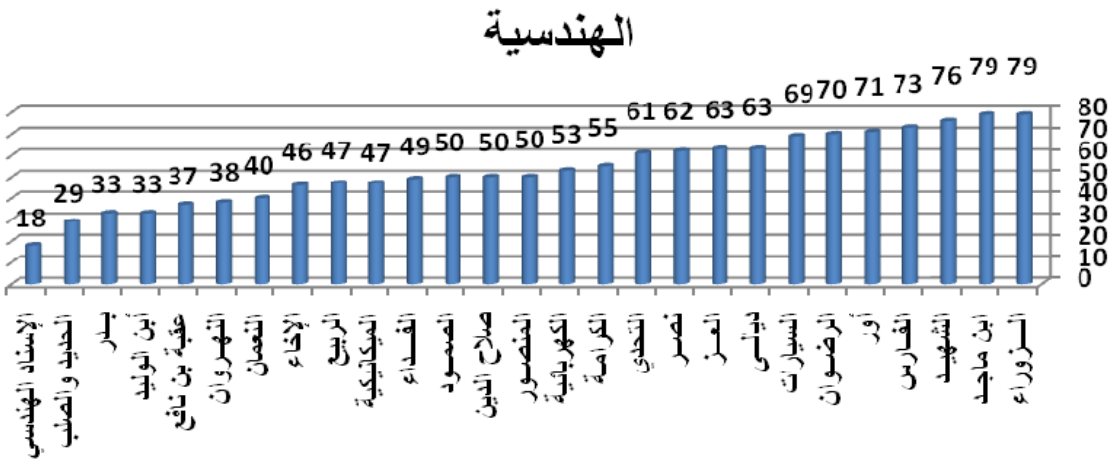

الشكل (٢): الصناعات الهندسية في العراق

المصدر: من اعداد الباحث، باعتماد احصائيات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الاحصائي، الأرقام القياسية لكمية الإنتاج في الصناعات التحويلية لسنوات ٢٠١٤-٢٠٢٠م.

ج. الصناعات الانشائية: وتضم ٦ شركات تعتمد منتجات هذه الشركات على مواد أولية رخيصة نسبياً ومتوفرة محلياً مما يوفر لها الميزة التنافسية، وللقطاع الخاص دوراً مهم وواعد في تطوير ونمو هذه الصناعات.

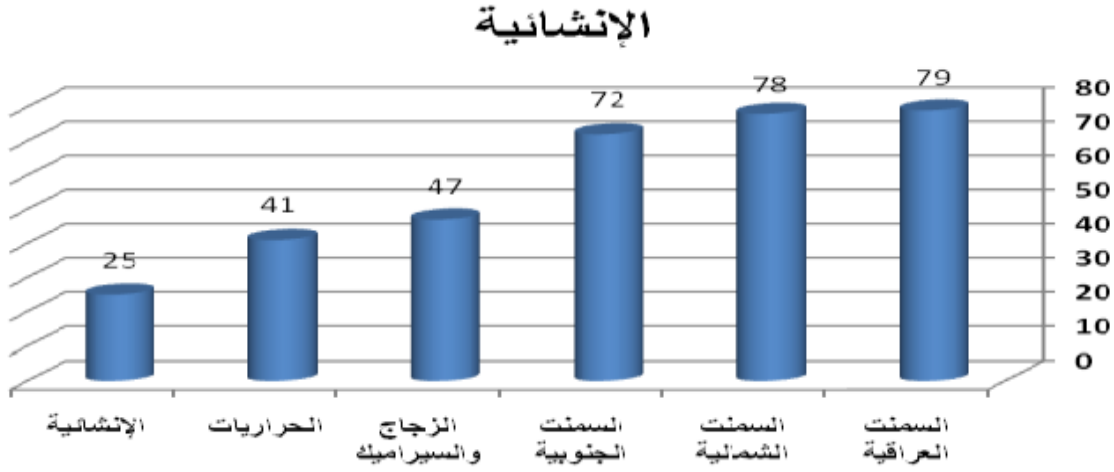

الشكل (٣): الصناعات الانشائية في العراق

المصدر: من اعداد الباحث، باعتماد احصائيات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الاحصائي، الأرقام القياسية لكمية الإنتاج في الصناعات التحويلية لسنوات ٢٠١٤-٢٠٢٠م.

د. الصناعات الدوائية: وتضم شركتان تتمتع هذه الصناعات بقيمة مضافة عالية جداً وسوق واسعة في داخل العراق وخارجه، ولها أولوية في الامن الدوائي الوطني، وهنالك إمكانية لشركات القطاعين العام والخاص في تغطية هامة لبعض من احتياجات السوق المحلي للأدوية، ويمكن تطوير هذه الشركات بواسطة المشاركة مع الشركات العالمية المخصصة بهذه الصناعات والشركات مع البعض الاخر منها. وتأمين حاجة القطاع الصحي من مختلف الأجهزة والمواد والمستلزمات الطبية والوقائية وتفعيل دور الصناعة العراقية في تعزيز الجهد الوطني للقضاء على تداعيات جائحة كورونا المستجد (كوفيد ١٩) (المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ٢٠٢٠: ٤٠).

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 359-375
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.22

ه. الصناعات الغذائية: وتضم ٤ شركات ان الطلب المحلي المتزايد على منتجات هذه الصناعات يهيأ فرص كبيرة مستمرة لتنمية وتطوير الشركات المنتجة، وباتجاه تولى القطاع الخاص ملكيتها وأدارتها بواسطة تحويل الشركات العامة الى القطاع الخاص.

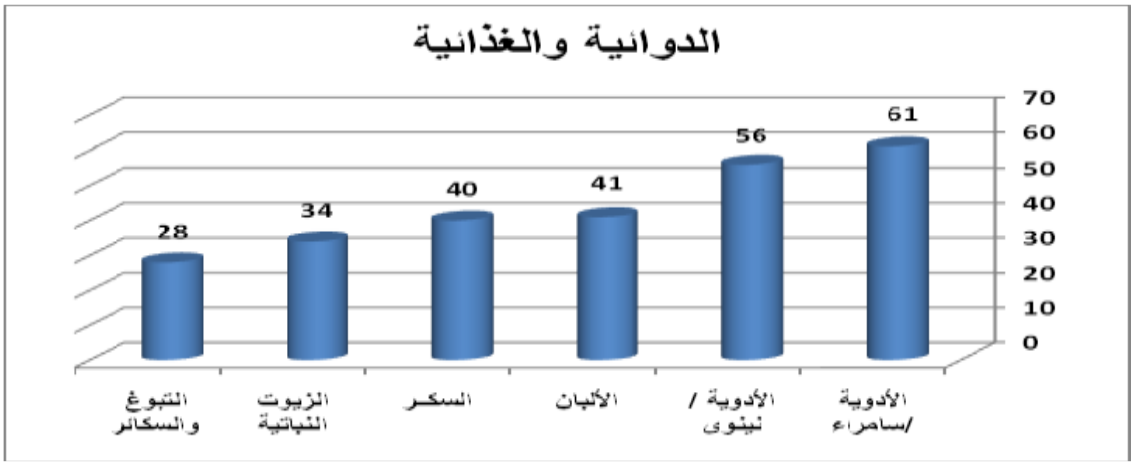

الشكل (٤): الصناعات الدوائية والغذائية في العراق

المصدر: من اعداد الباحث، باعتماد احصائيات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الاحصائي، الأرقام القياسية لكمية الإنتاج في الصناعات التحويلية لسنوات ٢٠١٤-٢٠٢٠م.

و. الخدمات الصناعية: وتضم ٦ شركات ان حاجة مشاريع الاعمار وبناء وتجديد البنى التحتية تدفع باتجاه زيادة الطلب على منتجات هذه الشركات مما يتطلب تطوير أنشطتها وتوسيع أعمالها، بالمشاركة مع شركات عالمية وتحويل ملكية البعض الاخر الى القطاع الخاص لكفاءته ومرونته العالية في هذا النشاط.

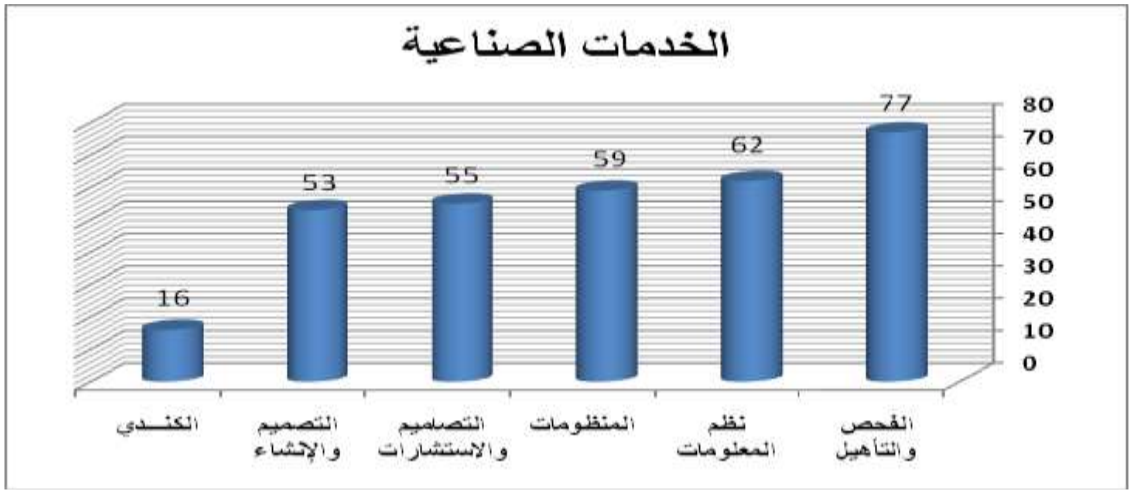

الشكل (٥): الخدمات الصناعية في العراق

المصدر: من اعداد الباحث، باعتماد احصائيات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الاحصائي، الأرقام القياسية لكمية الإنتاج في الصناعات التحويلية لسنوات ٢٠١٤-٢٠٢٠م.

ز. الصناعات النسيجية: وتضم ٧ شركات تواجه هذه الشركات، تدني في الطلب على منتجاتها، وخاصة الاقمشة وارتفاع كلف الإنتاج وتحديات المنافسة الكبيرة في الأسواق العراقية والعالمية أهمها (الانتاج وفق المواصفات القياسية العالمية، سعر بيعها المقارب الى سعر المثيل المستورد في

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 359-375
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.22

السوق) مما يتطلب تغيير سياستها لمعالجة تهديدات بقاءها في ظروف المنافسة الشديدة، ويتطلب الإسراع في تحويلها الى القطاع الخاص، لغرض صياغة سياستها والاستفادة من الشركات الاستشارية المتخصصة (رئاسة مجلس الوزراء، مصدر سبق ذكره: ١٣).

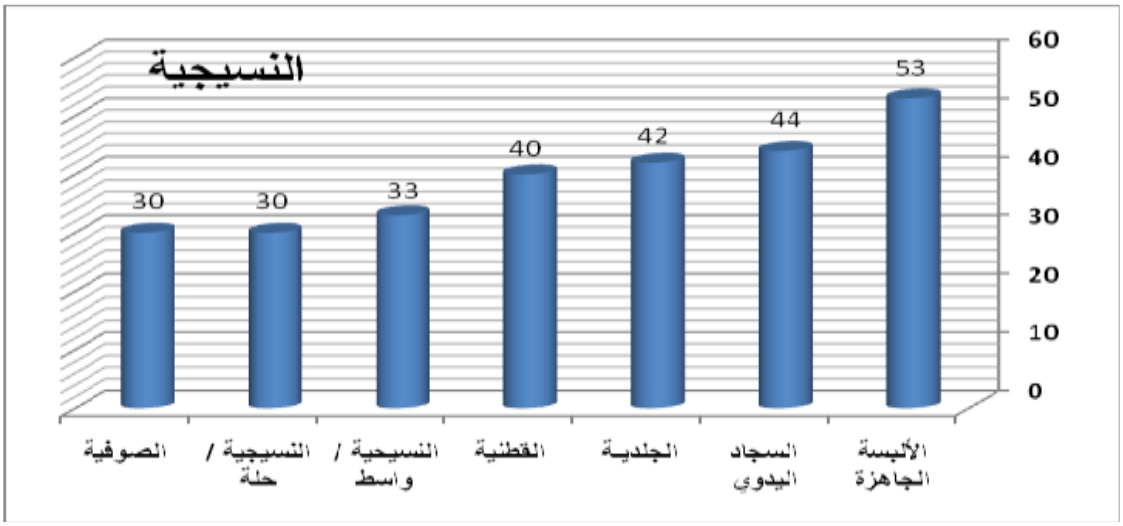

الشكل (٦): الصناعات النسيجية في العراق

المصدر: من اعداد الباحث، باعتماد احصائيات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الاحصائي، الأرقام القياسية لكمية الإنتاج في الصناعات التحويلية لسنوات ٢٠١٤-٢٠٢٠م.

وهنالك التصنيف الدولي للصناعات التحويلية والذي يقصد به معيار معين تتوحد فيه البيانات المتناظرة في فئات معينه ليسهل دراستها وإجراء المقارنات بينها كما يهدف التصنيف الصناعي إلى بيان الحقائق المتوافرة للصناعة، ونتيجة لزيادة عدد الوحدات والمنشآت الصناعية من حيث العدد والحجم وتنوع المنتجات لذا لابد من إيجاد أساس موحد يضم النشاط الصناعي في مجموعات منتظمة (شبع، ٢٠٠٨: ٧-٨).

٢. **الصناعات الاستخراجية:** هي إحدى فروع الصناعة المهمة التي تستخرج مختلف الخامات والوقود من باطن الأرض أو المنتجات الزراعة فوق الأرض، ويعيش حوالي ٣,٥ مليار شخص في دول غنية بالنفط او الغاز او المعادن على هذه الصناعة، ويمن ان يكون لعائدات الصناعات الاستخراجية تأثير على الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك (www.Albankaldawali.org). كما وتعتبر الصناعات الاستخراجية-النفطية منها والمعدنية، القاعدة الأساسية للصناعات التحويلية في الوطن العربي (عبوش، ٢٠١٧: ١)، وان من اهم قطاعات الصناعة الاستخراجية في العراق هي:

أ. **قطاع الصناعات النفطية:** ويملك العراق ٧١ حقلاً نفطياً لا يستغل منها سوى ١٥ حقل فقط ويمكن تخيل القدرة الإنتاجية للعراق أذا تم استغلال كل الحقول، ويقدر احتياطي النفط في العراق بنو ١٥٣مليار برميل لغاية ٢٠١٦م وهو من أكبر الاحتياطيات على مستوى العالم، والثاني عربياً بعد السعودية، وبسبب الظروف الأمنية والعمليات العسكرية في المناطق الشمالية من البلد، أدت الى توقف العديد من الحقول المنتجة للنفط الخام، وقد انخفض معدل الإنتاج بمقدار ٢٠% خلال السنوات ٢٠١٤-٢٠١٥م (جمهورية العراق، وزارة التخطيط، ٢٠١٨: ١٤٨).

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 359-375
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.22

ب. **قطاع صناعة الغاز الطبيعي:** بلغ احتياطي الغاز المثبتة ١٢٦,٧ ترليون قدم مكعب، التي تضع العراق في المرتبة العاشرة عالمياً، وذلك رغم من ضعف الاهتمام بإنتاج الغاز وهدر كميات هائلة منه.

ج. **قطاع الطاقة الكهربائية:** بلغ أجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة (١٠٥٠٢) ميغاواط، ويعاني هذا القطاع في العراق من نمو الاحمال بنسبة ٧% بسبب الانشطارات في الوحدات السكنية بشكل غير مدروس، فضلاً عن تجريف الأراضي الزراعية وتحويلها الى سكنية، لذلك لجأت وزارة الكهرباء الى الاستثمار في هذا القطاع كون الوزارة لا تستطيع تغطية كامل الطلب لوحدها بالاعتماد على موازنة الوزارة الاستثمارية، خصوصاً بعد انهيار أسعار النفط في عام ٢٠١٤م وعدم توفر موازنات استثمارية كافية مع دعم سعر بيع وحدة الطاقة. ومازالت الطاقة الكهرباء تعاني من ضعف حتى عامنا هذا ٢٠٢٠م. ومن التحديات التي تواجه هذا القطاع هي:

- العجز في توفير الوقود المناسب للمحطات القائمة ما يقلل من كفاءتها.
- انخفاض مناسيب المياه وتأثيرها السلبي على تشغيل المحطات البخارية.
- عجز الاستثمار العامة عن تمويل تنفيذ المشاريع.
- ضعف التشريعات الخاصة بالاستثمار في قطاع الكهرباء.
- ضعف الثقافة المجتمعية الخاصة بعملية ترشيد الاستهلاك.

د. **قطاع الزراعة:** تبلغ مساحة العراق ١٧٤,٨ مليون دونم، وان الأراضي الصالحة للزراعة منها تقدر بـ ٢٨مليون دونم تشكل ما نسبته ١٦,١% من المساحة الكلية للعراق، فيما بلغت مساحة الأرضي المزروعة منها ١٤,٥٦٢مليون دونم أي ما نسبته ٥٢% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة فضلا عن وجود مساحات واسعة من الأراضي الزراعية المتأثرة بالكثبان الرملية، وان نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للعراق ٢٠١٨م (الأسعار الثابتة) ٤,٥%، ومن المتوقع وصوله نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الى ٨,٤% بحلول عام ٢٠٢٢م، وان التحديات التي تواجه هذا القطاع في العراق هي (جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مصدر سبق ذكره: ١٤٥-١٤٦):

- انخفاض كفاءة الإنتاج الزراعي، ما انعكس على ظهور عجز في تغطية حاجة العراق من الغذاء.
- ضعف الرقابة والسيطرة على المنافذ الحدودية ما أدى الى تنامي المنافسة غير المشروعة للمنتجات والمحاصيل الزراعية المستوردة على حساب المنتجات والمحاصيل الزراعية المحلية.
- اعتماد القطاع الزراعي على مستلزمات مستوردة بشكل كبير وانخفاض نسبة الدعم المقدم للأسمدة والمبيدات أدى الى ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج، ما انعكس سلباً على إدارة العمليات الزراعية.

ه. **قطاع المعادن الاستخراجية الأخرى:** يوجد الفوسفات في العراق على شكل ثلاث تكاوين، تظهر في منطقة الصحراء الغربية وهي: تكوين عكاشات (باليوسين)، وتكوين الرطكة (أيوسين)، وتكوين دكمة (كريتاسي متأخر)، وأهم هذه التكاوين هو عكاشات فالاحتياطات الصناعية المتوفرة تتجاوز ١٠٠٠٠ مليون طن، وتصل قيمة الإنتاج في أحسن الظروف الى ٢ مليون طن سنويا ومن موقع واحد في عكاشات جمهورية العراق، وزارة الصناعة والمعادن، ٢٠١٥: ٧).

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 359-375
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.22

الجدول (١): البنية القطاعية للناتج المحلي الإجمالي في العراق (غير النفطي)

الانشطة	المتوسط السنوي للناتج المحلي بالسعار الجارية للسنوات ٢٠١٦_٢٠٢٠ (تريليون دينار عراقي)	مساهمة القطاع في الناتج المحلي %	مساهمة القطاع في الناتج المحلي غير النفطية %
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	١٠,٠٦٢	٤,٧٠٨	٨,٦٢٣
التعدين والمقالع	٩٧,٠٣٣	٤٥,٤٠١	٠
الصناعة التحويلية	٥,٠٣٩	٢,٣٥٨	٤,٣١٨
البناء والتشييد	١٢,٧٢٨	٥,٩٥٥	١٠,٩٠٧
الكهرباء والماء	٤,٠٥٥	١,٨٩٧	٣,٤٧٥
مجموع الأنشطة السلعية	١٢٨,٩١٧	٦٠,٣١٩	٢٧,٣٢٤
النقل والاتصالات والخزن	١٣,٦٩٦	٦,٤٠٨	١١,٧٣٧
تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق	١٦,٨٥٩	٧,٨٨٨	١٤,٤٤٨
البنوك والتأمين	٣,٠٧٣	١,٤٣٨	٢,٦٣٤
مجموع الأنشطة التوزيعية	٣٣,٦٢٨	١٥,٧٣٤	٢٨,٨١٨
ملكية دور السكن	١٥,٥٨٢	٧,٢٩١	١٣,٣٥٣
خدمات التنمية الاجتماعية	٣٥,٥٩٧	١٦,٦٥٥	٣٠,٥٠٥
مجموع الأنشطة الخدمية	٥١,١٧٨	٢٣,٩٤٦	٤٣,٨٥٨
المجموع حسب الأنشطة	٢١٣,٧٢٣	١٠٠	
الناتج المحلي غير النفطي	١١٦,٦٩١		١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للسنوات ٢٠١٦_٢٠٢٠.

الجدول (٢): قيمة صادرات النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

السنة	قيمة النفط المصدر (مليار دولار)	تكوين الناتج المحلي الإجمالي من النفط الخام (مليار دولار)
٢٠١٧	٧٩,٢	٨٢,٧
٢٠١٨	٨٢,٠	٨٦,٣
٢٠١٩	٨٥,٠	٩٠,٠
٢٠٢٠	٨٨,١	٩٣,٩

المصدر: أحمد ابريهي علي، نمو الاقتصاد العراقي نحو عام ٢٠٤٠م، نبذة مختصرة، سناريو للمسار الرئيس، شباط ٢٠١٨، ص ١١.

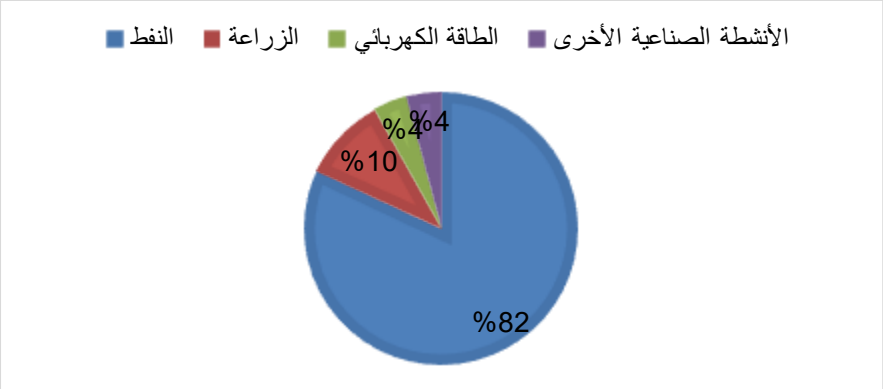

الشكل (٧): نسبة القطاعات التحويلية والاستخراجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق
المصدر: من اعداد الباحث، باعتماد احصائيات الأرقام السابقة.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 359-375
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.22

ثالثاً. الخصائص الهيكلية للقطاع الصناعي العراقي: يتسم القطاع الصناعي في العراق بمجموعة من الخصائص الأساسية وهي:

١. على الرغم من أن القطاع الخاص يمثل ٩٨,٣% من إجمالي عدد الوحدات الصناعية العاملة في العراق والبالغة ١٧٧٥٢ منشأة في مقابل ١,٥% مملوكة للدولة، ٠،٢% ذات ملكية مشتركة حسب تقرير رئاسة مجلس الوزراء هيئة المستشارين لعام ٢٠١٣، إلا أن هذا التوزيع لا يعكس مساهمة كل قطاع في إجمالي الإنتاج الصناعي. فإن شركات القطاع العام تمثل العمود الفقري للقطاع الصناعي في العراق.

٢. على الرغم من أن ٥٦% من معامل الشركات العامة يمكن تصنيفها من ناحية المستوى التكنولوجي لعملياتها المؤدية إلى الإنتاج موصوف حسب المعايير العالمية بوصفها شركات تنتج منتجات عالية ومتوسطة المكون التكنولوجي، مقابل ٢٨% منخفضة المكون التكنولوجي، و١٦% معتمدة على مواد الخام، إلا أن جميع المعامل تتسم الآن بقدم مكائنها ومعداتها وعدم مواكبتها التطورات التكنولوجية والمنظومات الحديثة للتشغيل والسيطرة.

٣. بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، لتصل في المتوسط إلى ٢,٤% خلال السنوات (٢٠٠٨-٢٠١٣) وانخفاض القيمة المضافة الصناعية لسنتين (٢٠١٤-٢٠١٥) لتصل إلى قيم سالبة في عدد من الشركات، هذا بالإضافة إلى ضعف أداء التصدير.

٤. إن التدهور الشديد في الإنتاجية وارتفاع نسبة الطاقة العاطلة لدى كافة الوحدات الإنتاجية والخدمية الصناعية في القطاعين العام والمختلط، نجد أن حوالي ٧٠% من شركات القطاع العام تعمل فقط بنسبة ٣٠%-٥٠% من طاقتها التصميمية.

٥. يعاني العراق من ضعف جميع العناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية ذات التأثير المباشر على بيئة الصناعة والتي تتمثل في: الاستقرار السياسي الأمني، الإصلاح الاقتصادي، ملكية الأرض، البنية التحتية، الخدمات (تقرير رئاسة مجلس الوزراء هيئة المستشارين، ٢٠١٣: ٥).

المطلب الثالث: أهمية الصناعة ودورها في التنمية الاقتصادية

اولاً. أهمية الصناعة: تعتبر الصناعة القاعدة المادية والتقنية الأساس لتنمية بقية قطاعات وفروع الاقتصاد القومي وخاصة قطاع الزراعة اذ لا يمكن تطور الزراعة وتصنيعها بدون تنمية الصناعة لاعتماد هذا التطور والتصنيع على منتجات صناعية أساسية كالمكائن والعدد والاسمدة والمبيدات ومشاريع الري والبزل...الخ، وبدون الصناعة كذلك لا يمكن تكوين وتطوير البنية التحتية للاقتصاد ولا التجهيزات اللازمة لتقديم الخدمات الصحية والتربوية والثقافية وغيرها، يحتل نشاط القطاع الصناعي موقعاً هاماً بين النشاطات الاقتصادية في كثير من الأقطار ويلعب دوراً خاصاً في عملية التنمية الاقتصادية وفي تطوير قطاعات الاقتصاد الأخرى، وتشغيل الايدي العاملة وبالتالي المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٣: ١).

تكتسب الصناعة أهميتها من المزايا العديدة التي تتميز بها عن غيرها من القطاعات الاقتصادية، التي يجعلها قادرة على أن تلعب دوراً أساسياً وحيوياً في تنمية الاقتصاد الوطني، ومن أبرز هذه المزايا هي:

١. يتميز النشاط الصناعي بارتفاع متوسط إنتاجية العمل، بالمقارنة مع مثيلها في النشاط الزراعي أو في العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما ان مستوى الإنتاجية في الصناعة يرتفع مع تطور القطاع الصناعي، إضافة الى ذلك فان استخدام التكنولوجيا الحديثة يؤدي الى رفع مستوى المهارة

وارتفاع مستوى التنظيم والإدارة مما يؤدي الى انتقال هذا التحسن التكنولوجي الى القطاع الاولي (الزراعة والاستخراج)، مما يساهم في رفع مستوى الإنتاجية في هذا الأخير.

٢. ان وفورات الحجم تنطبق على الصناعة أكثر مما تنطبق على القطاعات الأخرى، الامر الذي يمكُن من جني ثمار هذه الوفورات من خلال الوحدات الصناعية كبيرة الحجم، وبالتالي تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة.

٣. تتمتع الصناعة أكثر من غيرها من القطاعات الأخرى بعلاقات تشابكية ضمنية ومع القطاعات الأخرى، مما يجعلها محفزة على النمو التراكمي. ويمكن للتشابكات ان تكون خلفية عندما تحفز صناعة المنسوجات قيام استثمارات في انتاج القطن والغزول والاصباغ لتجهيز الصناعة المذكورة، او ان تكون هذه التشابكات أمامية عندما تحفز صناعة المنسوجات قيام صناعة انتاج الملابس الجاهزة.

٤. تتميز الصناعة في امكانيتها على استيعاب الايدي العاملة، وخصوصاً الصناعات كثيفة العمل (القريشي، ٢٠٠٥: ٣٨).

٥. توفير المنتوجات المصنعة محلياً وبأسعار مناسبة للمواطنين.

٦. تقليص الاستيراد من الخارج وهذا يؤدي الى حفظ على الموازنة العامة للدولة وبالتالي ميزان المدفوعات.

ثانياَ. دور الصناعة في التنمية الاقتصادية: إن ظاهرة التخلف والركود الاقتصادي المزمن صفة بارزة من صفات الدول المتخلفة، والتخلص من هذه الظاهرة ليس بالأمر اليسير، لعل من أبرز تلك الصعوبات والمشاكل وأكثرها تعقيداً على مستقبل مسيرة التنمية في تلك الأقطار، هو ذلك الهيكل المشوه الوحيد الجانب للاقتصاد الوطني، وهي صفة بارزة من صفات اقتصاديات معظم الدول المتخلفة، ذلك أن هذه الدول تتولى بشكل مطلق في بعض الأحيان إنتاج سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع الأولية، وتخصص للتصدير حصراً، ومن البديهي فإن مخاطر هذه الظاهرة ليس بخاف على أحد في الظروف الاعتيادية وغير الاعتيادية، فالمخاطر الطبيعية التي قد يتعرض لها إنتاج هذه المنتجات يضاف إلى ذلك مخاطر الحروب وما يترتب على ذلك من انقطاع كلي أو جزئي في طرق المواصلات، والأهم من كل ذلك فإن هذا الاعتماد قد يعرض هذه الأقطار إلى مخاطر جسيمة تنجم عن الاتجاه غير الملائم لهذه المنتجات في مجال التجارة الدولية مما تنعكس اثارة في هبوط متواصل في أسعار تلك المواد الأولية التي يتم تصديرها.

لذا من ضرورات ومبررات التنمية في هذه الدول، وفي المقام الأول هو الحد من الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات تلك الدول ذلك عن طريق تطوير الاقتصاد الوطني وتنويعه، لذا فإن الصناعة التحويلية تكتسب في الاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء أهميتها من المزايا العديدة التي تتميز بها عن غيرها من القطاعات الاقتصادية ،مما يجعلها قادرة على أن تلعب دوراً أساسياً وحيوياً في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني، ولذلك وصفت بأنها العمود الفقري للتنمية الاقتصادية ويتمثل الدور الذي يلعبه التصنيع عموماً والصناعة التحويلية على وجه الخصوص في التنمية الاقتصادية بالنقاط الآتية:

١. **تنويع الاقتصاد القومي:** إن تنامي حركة التصنيع تؤدي إلى رفع درجة المرونة في الاقتصاد وتحقيق الاستقرار فيه من خلال تنويع السلع المصنعة، وعن طريق تغير التركيب السلعي للدخل القومي على أثر نمو ودعم حركة التصنيع تنخفض الأهمية النسبية لمحصول واحد كمكون للدخل

القومي، وبالتالي جعل الاقتصاد القومي أكثر مرونة وقابلية على مواجهة التقلبات والضغوط الخارجية.

يضاف إلى ذلك مساهمة المنتجات الصناعية في توفير جزء من الطلب على المنتجات الصناعية، الأمر الذي يخفف العبء من على موارد الدولة من النقد الأجنبي وتكون هي أيضاً بدورها محدودة، كما يقل اعتماد المجتمع عل حصيلة صادراته من السلع الأولية والمتعرضة لخطر التقلب من خلال تصنيع هذه السلع وإنتاج سلع جديدة يمكن أنْ تساهم في سد حاجة السوق المحلي أو التصدير للخارج أوكليهما (عثمان، ٢٠١٠: ٤٣).

٢. **المساهمة في حل مشكلة البطالة:** الزيادة المستمرة في عدد السكان في أغلب الدول النامية وعدم قدرة القطاع الأولي (الزراعة)على استيعاب المزيد من الأيدي العاملة، يصبح القطاع الصناعي ذو أهمية كبيرة في استيعاب تلك الزيادة وخاصة إن إمكانياتها على استيعاب الايدي العملة وخصوصاً الصناعات كثيفة العمل (القريشي، مصدر سبق ذكره: ٣٩)، وان نموه غير محدود كما هي الحال في القطاع الزراعي المحدد نموه بمساحة الأراضي القابلة للزراعة.

٣. **الاستخدام الأمثل للموارد المحلية:** إن عملية التصنيع تقوم بالتحديد على تحويل المواد الخام إلى منتجات مصنعة، يعني ذلك أن وجود المواد الخام في البلد المعني وبشكل اقتصادي مع ديمومة الحصول عليها يشكل أحد الركائز الأساسية لعملية التصنيع نظراً لكونها تشكل العنصر المادي المباشر لها وإن دول العالم تتفاوت في مواردها من المواد الخام ومصادر الطاقة سواءً من حيث الكم والكيف، وبالتالي فإن هذا التفاوت يساهم بشكل مباشر على إعطاء ميزة نسبية للعديد من الدول في عملية التصنيع وكذلك في رسم السياسة الصناعية فيها.

٤. **تصحيح هيكل الصادرات:** إذ إن تنوع الأنشطة الصناعية يفسح المجال أمام تنوع هيكل الصادرات، مما يتيح فرصة تعزيز وتنويع مصادر حصيلة الدخل القومي من النقد الأجنبي عن طريق زيادة الأهمية النسبية للسلع الصناعية في الصادرات وتخفيض الأهمية النسبية للسلع الأولية المصدرة، وتتأتى أهمية قطاع الصناعة التحويلية في البلدان النامية من قدرتها على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة لدى هذه الدول من خلال تصنيعها مما يخلق قيمة مضافة أكبر للاقتصاد الوطني مما لو تم تصدير هذه الموارد بشكلها الأولي المعروف والتي تكون أكثر عرضة للأزمات والتقلبات الطبيعية، وعليه فإن قطاع الصناعة التحويلية يسهم من خلال تنويع الصادرات في توفير الفائض الاقتصادي الضروري لعملية التنمية الاقتصادية(جبار، ٢٠٠٦: ٣٨).

٥. **معالجة الاختلالات في الهيكل الاقتصادي:** تكون الزراعة في معظم الدول النامية حوالي (٤٠%-٦٠%) من الدخل القومي وتستوعب (٦٠%-٨٠%) من القوة العاملة (عدا الدول النفطية)، ولكون الزراعة عرضة للتقلبات والتذبذبات بسبب تعرضها لعوامل طبيعية ومناخية يصعب التحكم فيها وينعكس ذلك سلباً على الاستقرار والتوازن للاقتصاد القومي، ويقلل التصنيع من تلك المخاطر بسبب تقليل الأهمية النسبية للزراعة في الدخل القومي وإسهام أكبر للقطاع الصناعي في الدخل القومي، واذا بدأت البلدان في عملية تراجع التصنيع بشكل سابق للأوان (عندما يكون نصيب الفرد من الدخل ودرجة التصنيع منخفضين للغاية)، فأنها تكون عرضة لتغير هيكلي يحد من النمو الاقتصادي (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ٢٠١٦: ٦).

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 359-375
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.22

٦. **تصحيح العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات:** ويتم ذلك من خلال تزويد السوق الداخلية بمجموعة متنوعة من السلع المحلية الصنع، وبذلك تتوفر للدولة عملات صعبة كانت تستنزف في الاستيرادات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان الصناعة الإنتاجية وخاصة الصناعات الثقيلة منها، تلعب دوراً مهما في عملية التصنيع إذ تساهم في زيادة القدرة على خلق الاستثمار وذلك بالاعتماد على الموارد المحلية، وبالتالي تقليل الاعتماد على استيراد مكونات الاستثمار من الخارج، ومن هنا تظهر أهمية الصناعة التحويلية في معالجة العجز الحاصل في موازين مدفوعات الدول النامية، وفي موازينها التجارية وحساباتها الجارية التي تشكل عائقاً أمام تحقيق التنمية الاقتصادية في هذه البلدان التي ربطت عملية التطور والتنمية الداخلية بالاعتماد على الاقتراض من الخارج ولم تأخذ بنظر الاعتبار أهمية توسيع قواعد الاعتماد على الذات مادياً وعلمياً وتكنولوجياً.

٧. **خلق التشابك بين القطاعات الاقتصادية المختلفة:** تتمتع الصناعة بعلاقات تشابكية مع نفسها ومع القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويمكن أن تكون التشابكات خلفية عندما تحفز صناعة المنسوجات، على سبيل المثال، قيام استثمارات في إنتاج القطن لتجهيز الصناعة المذكورة، أو أن تكون الروابط أمامية وهي عندما تحفز صناعة المنسوجات، على سبيل المثال، قيام صناعات إنتاج الملابس، إن مثل هذه الروابط والتشابكات للصناعة مع نفسها، وبسبب من ارتفاع معدلات الإنتاجية فيها، تساهم في رفع إنتاجية القطاعات الأخرى وبالتالي في الناتج القومي الإجمالي.

٨. **خلق تكنولوجية جديدة، ورفع مستوى المهارات القائمة:** إن الأخذ بمبدأ التصنيع، يؤدي إلى استيعاب المنجزات العلمية والتكنولوجية، الأمر الذي يؤهلها لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ويجعلها تلعب دوراً ريادياً في خلق المهارات والخبرات الفنية والإدارية وتطوير مستوى المهارات القائمة وبالتالي تساهم في رفع مستوى الأجور وتحسين مستوى المعيشة.

٩. **تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي:** تجارب التصنيع في الدول المتقدمة تؤكد وجود العلاقة القوية بين التنمية الصناعية (وبالأخص الصناعة التحويلية) ومعدلات نمو الناتج القومي الإجمالي، وتجارب الدول النامية تؤكد ذلك أيضاً في بداية عقد الخمسينات، إذْ أن الزيادة في متوسط دخل الفرد جاءت مصاحبة مع التغييرات الاقتصادية.

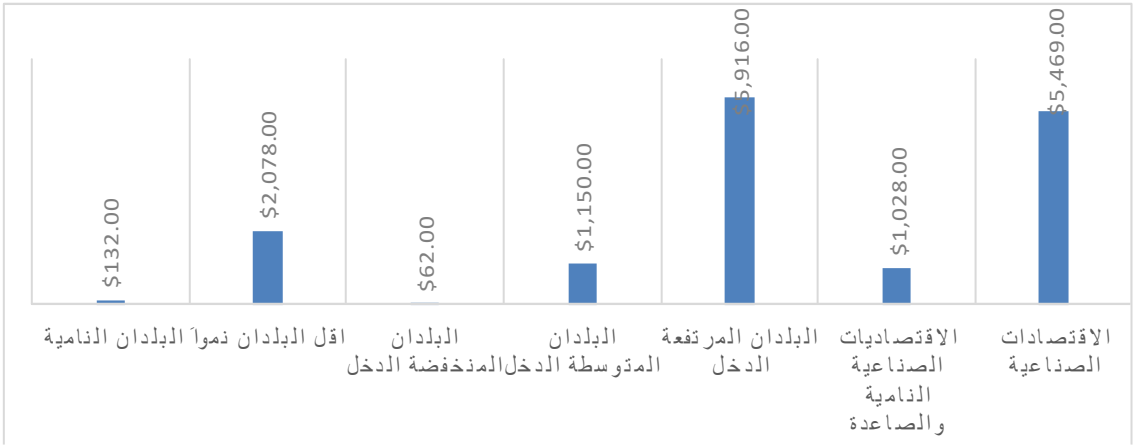

الشكل (٨): القيمة المضافة الصناعية بحسب نصيب الفرد (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٥ بالدولار) للعام ٢٠١٩

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التقرير السنوي ٢٠١٩، ص٧٥.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 359-375
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.22

الجدول (٣): نسبة المساهمة في معدل التغير السنوي للرقم القياسي العام لأسعار المدخلات والمخرجات في الصناعات العراقية للعام ٢٠١٨

الصناعات	عدد المصانع	الوزن طن	معدل التغير السنوي %	المدخلات: المساهمة في معدل التغير السنوي	المدخلات: نسبة المساهمة في معدل التغير السنوي %	المخرجات: معدل التغير السنوي %	المخرجات: المساهمة في معدل التغير السنوي	المخرجات: نسبة المساهمة في معدل التغير السنوي %
المواد الغذائية والمشروبات	١٣٩	١٦,٩٣٨	٢,٢	٠,٣٦٦	١٧,٢	٢,٢	٠,٤٠٢	١٨,٠
منتجات التبغ	١	٠,٠١٦	١,٣	٠,٠٠٠	٠,٠	٠,٦	٠,٠٠٠	٠,٠
المنسوجات	٧	٠,٧٩٦	١,٧	٠,٠١١	٠,٥	٢,١	٠,٠١٤	٠,٦
الملابس. تهيئة وصبغ الفراء	٣	٠,١٤٠	١,٨	٠,٠٠٢	٠,١	٢,٣	٠,٠٠٣	٠,١
دبغ وتهيئة الجلود	٢	٠,٦٦٦	٢,٢	٠,٠١١	٠,٥	٢,٠	٠,٠١٠	٠,٤
الورق ومنتجات الورق	٦	٠,٠٧٧	٢,٥	٠,٠٠٢	٠,١	٢,٧	٠,٠٠٢	٠,١
الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الإعلام	٨	٠,١٣٢	٢,١	٠,٠٠٢	٠,١	٢,٦	٠,٠٠٣	٠,١
المنتجات النفطية المكررة	٤	٤٠,٨٨٠	١,٨	٠,٨٣١	٣٩,١	٢,٢	٠,٩٦٩	٤٣,٤
المواد والمنتجات الكيمياوية والدوائية	١٣	٨,٢٧٨	٢,٥	٠,١٨٤	٨,٧	٢,٤	٠,١٧٦	٧,٩
منتجات المطاط واللدائن	٦	٠,٣٩٣	٢,١	٠,٠٠٦	٠,٣	١,٣	٠,٠٠٥	٠,٢
منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	٢١٣	٢٥,٦٧٠	٢,٦	٠,٦٢٠	٢٩,٢	٢,٣	٠,٥٤٥	٢٤,٤
منتجات المعادن المركبة	٣	١,٢٩١	١,٦	٠,٠١٦	٠,٨	١,٧	٠,٠١٩	٠,٩
الآلات والمعدات غير المصنفة	٥	٠,٩٨٠	١,٩	٠,٠١٦	٠,٨	١,٩	٠,٠١٤	٠,٦
الآلات والأجهزة الكهربائية	٤	١,٩٢٥	١,٩	٠,٣١	١,٥	٢,٣	٠,٠٣٨	١,٧
معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون والاتصالات	١	٠,٤٤٩	١,٧	٠,٠٠٦	٠,٣	٢,٥	٠,٠٠٩	٠,٤
معدات النقل الأخرى	١	٠,٢٢٧	١,٧	٠,٠٠٣	٠,١	١,٨	٠,٠٠٤	٠,٢
الأثاث وصناعة منتجات غير مصنفة في محل آخر	٢	٠,٠٥١	١,٣	٠,٠٠١	٠,٠	١,٣	٠,٠٠١	٠,٠
الرقم القياسي العام	٤١٨	١٠٠	٢,٢	٢,١٢٤	١٠٠	٢,٢	٢,٢٣٣	١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على المجاميع الإحصائية الصادرة من وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي، قسم الأرقام القياسية، لسنة ٢٠١٧.

ونلاحظ من الجدول رقم (٣) أن نسبة مساهمة صناعة المنتجات النفطية المكررة للمدخلات هي ٣٩,١% أما المخرجات فهي ٤٣,٤% وهي أعلى بكثير عن نسبة مساهمة الصناعات الكيمياوية ونسب الصناعات الأخرى، لأسباب كثيرة لعل أهمها توفر المواد الأولية المحلية لهذه الصناعة واعتماد العراق بشكل كبير على هذه الصناعة.

ثالثاَ. معوقات التنمية الاقتصادية:

١. **الحلقة المفرغة للفقر:** ان مفهوم هذه الحلقة الذي أشار اليها كل من (هانز سنجر، وراجنر نيركسه) الى ان البلدان المتخلفة تواجه عقبات متعددة تؤدي الى تأخير عملية التنمية، والتي تكون سبباً مهماً في انخفاض الإنتاجية الذي يترتب عليها انخفاض الدخل الحقيقي، وبالتالي انخفاض الادخارات وانخفاض حجم الاستثمارات.

٢. **نواقص السوق:** تعد النواقص التي تظهر في السوق من العقبات الأساسية التي تعترض عملية تحقيق التنمية الاقتصادية لاسيما في ظل الاقتصاد الحر، حيث تعاني أسواق البلدان النامية الكثير من المعوقات التي تجعل هذه الأسواق تبتعد عن شروط سوق المنافسة التامة. منها جمود عناصر الإنتاج وعدم مرونة الأسعار وكذلك عدم المعرفة بأحوال السوق.

٣. **عدم الاستقرار السياسي:** ان حالة عدم الاستقرار السياسي التي تعيشها البلدان النامية نتيجة الاضطرابات سواء كانت داخلية منها او الخارجية ترتب عليها الحد من الجهود التنموية، حيث ان

هناك العديد من الدول عاشت حالة من عدم الاستقرار السياسي الامر الذي أدى الى إعاقة عملية النمو الاقتصادي (صقر، ٢٠٠٤: ٨٦).

٤. **العقبات الديموغرافية:** ان البلدان النامية تعاني من كثافة سكانية مرتفعة قياساً بحجم الموارد الاقتصادية المتاحة، كذلك ارتفاع معدلات نمو السكان أكبر من معدلات النمو المتحققة في البلدان المتقدمة. لذلك ان لهذه المعدلات أثر مباشر على التنمية الاقتصادية.

٥. **عدم كفاية البنى التحتية:** تعاني اغلب البلدان النامية من ظاهرة عدم كفاءة البنى التحتية أو الارتكازية كالوسائل الصحية أو التعليمية وضعف كفاءة الوسائل التكميلية للعمليات الإنتاجية كالنقل والطرق ووسائل التخزين وغيرها.

٦. **التبعية الاقتصادية:** ان تبعية اقتصادات البلدان النامية للبلدان المتقدمة بفضل احتكارها للتقنية تمخض عنها الكثير من الاثار السلبية على اقتصادات هذه البلدان منها (ثامر، ٢٠١٧: ٢٦):

أ. زيادة اعتماد الدول النامية على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في تمويل البرامج التنموية.

ب.أصبحت البلدان النامية سوقاً لتصريف منتجات الدول المتقدمة وتوريد احتياجاتها من المواد الأولية.

ج. هيمنة الشركات الأجنبية على العمليات المكملة من خلال السيطرة على مكاتب التصدير والاستيراد والبنوك للدول النامية.

ان هناك مجموعة من المعوقات إضافة الى ما ذكر سابقاً والتي تقف امام التنمية الاقتصادية وهي اشد تدخل في عدة مجالات منها:

- زيادة عدد السكان هذا النمو الكبير والمتزايد له تأثير كبير يفوق الموارد الاقتصادية.
- انخفاض مستوى العامل البشري وهو من اهم عوامل معوقات التنمية الاقتصادية.
- عدم وجود بيئة جاذبة للاستثمار.
- عدم وجود شبكة مواصلات متطورة.
- ضعف الجانب الإداري والفني.

المطلب الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

من خلال ما تم عرضه في بحثنا تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات والتي يمكن توضيحها بالنقاط التالية:

أولاً. الاستنتاجات:

١. يعاني العراق من ضعف جميع العناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية ذات التأثير المباشر على بيئة الصناعة والتي تتمثل في: الاستقرار السياسي الأمني، الإصلاح الاقتصادي، ملكية الأرض، البنية التحتية، الخدمات.

٢. تتمتع الصناعة أكثر من غيرها من القطاعات الأخرى بعلاقات تشابكية ضمنية، ومع القطاعات الأخرى، مما يجعلها محفزة على النمو التراكمي.

٣. تدمير البنية التحتية العراقية جراء القصف وخصوصاً الطاقة الكهربائية ومصافي النفط وكثير من المنشآت الأخرى، أدى الى التدهور الشديد في الإنتاجية وارتفاع نسبة الطاقة العاطلة لدى كافة الوحدات الإنتاجية والخدمية الصناعية في القطاعين العام والمختلط.

٤. إن الصناعة العراقية هي صناعة متواضعة مقارنة مع الصناعات في بعض الأقطار العربية، وان نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي هو ٢,٤%.

ثانياً. التوصيات:

أ. توصيات للأجل القصير:

١. زيادة الدعم في البحث العلمي والتكنولوجي، واستيعاب التطورات العلمية في النشاط الصناعي لرفع كفاءة المنتجات الصناعية في الأسواق الداخلية والخارجية، وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير في العراق.

٢. ينبغي على الحكومة العراقية أن تلغي أية حواجز جمركية مفروضة على المنتجات المحلية (الصغيرة والمتوسطة) وخاصة المواد الداخلة في تصنيعها.

ب.توصيات للأجل الطويل:

١. ضرورة قيام شركات الصناعات العراقية (الخاص والعام) بالمشاركة في المعارض والفعاليات التي تقام في الأقطار العربية والدول المجاورة من أجل التعريف بمنتجات الشركات العراقية والتي ربما تكون غير معروفة في كثير من الدول.

٢. الدخول في تحالفات بين المصانع العربية القائمة وإنشاء مشروعات مشتركة جديدة على أحدث النظم التكنولوجية والإدارية. وفتح آفاق جديدة للاستثمارات المحلية والخارجية.

المصادر

أ. التقارير والوثائق الرسمية:

١. احصائيات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الاحصائي، الأرقام القياسية لكمية الإنتاج في الصناعات التحويلية لسنوات ٢٠١٤-٢٠٢٠م.

٢. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، تداعيات جائحة كورونا المستجد على الصناعة العربية، أدارة التنمية الصناعية، يونيو ٢٠٢٠.

٣. تقرير رئاسة مجلس الوزراء هيئة المستشارين، الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام ٢٠٣٠، وزارة الصناعة والمعادن، تموز.٢٠١٣.

٤. رئاسة مجلس الوزراء هيئة المستشارين، وزارة الصناعة والمعادن العراقية، خطة اصلاح الشركات العامة، تشرين الثاني.

٥. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢م، حزيران ٢٠١٨.

٦. جمهورية العراق، وزارة الصناعة والمعادن، واقع الثروة المعدنية في العراق وأفاق تطويرها، ٢٠١٥.

٧. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠١٦م، دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة.

٨. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير المنشأة الصناعية الكبيرة (التراكمي)، ٢٠١٣م.

٩. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي، قسم الأرقام القياسية، لسنة ٢٠١٧.

ب.الرسائل والأطاريح:

١. أثير ناطق محمد نجيب، أثر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في تسيير الأنشطة الصناعية عالمياً وعربياً في إطار منظمة التجارة العالمية مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٨.

٢. أرشد طه عثمان، تقييم كفاءة الأداء لصناعات تحويلية مختارة في إقليم كردستان العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل ٢٠١٠.

٣. عودة، سوسن جبار، واقع الصناعة التحويلية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي-في أقطار عربية مختارة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦م.
٤. مصعب عبد العالي ثامر، تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتنويع مصادر الدخل، رسالة ماجستير غير منشورة، العراق، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٧.
٥. هيثم عبدالخالق إسماعيل اللعيبي، تحليل واقع التنمية ومتطلباتها في ظل العولمة الاقتصادية مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٠.

ج. الدوريات والمجلات:

١. محمد جواد شبع، الصناعات التحويلية وأهميتها في العراق، مجلة كلية التربية، جامعة بابل، السنة ٦، العدد ٢، المجلد ١، ٢٠٠٨م.
٢. نايف عبوش، الصناعة الاستخراجية امتداد امامي حيوي للصناعات التحويلية، مقالات متعلقة، ثقافة ومعرفة، ٢٠١٧م.

د. الكتب:

١. أحمد ابريهي علي، نمو الاقتصاد العراقي نحو عام ٢٠٤٠م، نبذة مختصرة، سناريو للمسار الرئيس، شباط ٢٠١٨.
٢. صقر أحمد صقر، التنمية الاقتصادية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤.
٣. مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، الأردن-عمان، ط ٢، سنة ٢٠٠٥.
٤. محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي-الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، الطبعة الرابعة، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، بغداد، ٢٠١٠.

ه. شبكة الانترنيت:

1. https:// www. Albankaldawali.org
2. http:// www. Tourism. Uokerbala. Edu.
3. www. Albayan.ae.Com
4. OPEC Annual Statistical Bulletin 2020